جرائم التعذيب: إستراتيجية أمريكية بامتياز 1-2

30-4-2005

وما صدر خلال العام الماضي من وثائق رسمية ومعلومات صحفية عن فضائح التعذيب بالمعتقلات الأمريكية كشف أن الفضيحة هي أكبر بكثير مما كان متوقعا بسبب انتشار التعذيب في المعتقلات الأمريكية عبر العالم والتنوع الخطير للانتهاكات التي تعرض لها المعتقلون، كما أن القضية وذيولها وتكرار أسلوبها لم يتوقف منذ تفجرها في شهر نيسان من 2004 حتى الآن، فكل أسبوع تقريبا تصدر تقارير رسمية أو صحفية تكشف عن أبعاد جديدة خطيرة لفضائح التعذيب بالمعتقلات الأمريكية لم يكن ليصدقها أحد قبل أبو غريب،

بقلم علي حسين باكير

"بعد مرور سنة على أبو غريب، تستمر الولايات المتحدة بتتبع خطى الديكتاتوريات وجمهوريات الموز عندما تفتضح جرائمها أمام العالم: من تغطية للفضيحة ونقل اللوم إلى الأسفل، في حين يستمر جدار من الحصانة بإحاطة مهندسي السياسات التي أدت إلى كل هذه الجرائم".

"ريد برودي" المستشار الخاص في منظمة هيومن رايتس ووتش.

في 28 نيسان من عام 25 يكون قد مرّ عام كامل على كشف فظائع تعذيب المعتقلين العراقيين على أيدي القوّات المحتلّة الأمريكية في سجن "أبو غريب" السيء السمعة والذي بلغت أخبار جرائمه الآفاق خاصّة بعد استلام عملية تسريب المعلومات مجموعة من "المحرّرين" الأمريكيين، حيث تمّ الكشف عمّا يتعرّض له المعتقلون العراقيون من عمليات تعذيب وامتهان للكرامة الإنسانية وانتهاك لأبسط حقوق الخلق في الأرض على أيدي قوّات الديمقراطيّة الأمريكية العريقة بقيادة بوش، وما خفي كان أعظم.

ونتحدّث في هذا التقرير عن عدّة نقاط أساسية تتمحور حول كشف جهود الولايات المتّحدة في تأسيس مدارس التعذيب والاعتقال، والتساؤل عمّا إذا كانت فظائع أبو غريب وأخواتها حدثا عرضيا أم منهجا إستراتيجيا مرسّخا، نعرض بعدها لنماذج من التعذيب الأمريكي، وإلى ماذا توصّلت عمليات التحقيق في الفضيحة، وماذا قالت أبرز تقارير المنظمات الدولية في الموضوع، ونكشف عن استلهام الدول في العالم الثالث لتجربة الولايات المتّحدة في التعذيب وعن الخطط المستقبلية للولايات المتحدّة لتفادي وقوع قادتها في تحمّل المسؤولية عن مثل هذه الأعمال.

*مدارس التعذيب الأمريكية:

يعتقد كثير من الموهومين المبهورين بما يسمى "العالم المتمدّن" —Civilized World- (المعتقدين أن كل ما يلمع ذهبا) أنّ الفظائع التي ارتكبها جنود رائدة الحضارة الغربية الولايات المتّحدة الأمريكية هي مجرّد استثناء وحادث عرضي وأعمال فرديّة، وهذا ما حاول الأمريكيون تسويقه أيضا. لكنّ التاريخ يكشف أن التعذيب وخاصة الأمريكي منه هو نتاج احتراف ومهنية، وتتويجا لجهود مضنية ومكثّفة يتم تدريب الضبّاط فيها من خلال كتب ومدارس وأخصّائيين نفسانيين واجتماعيين على كيفية إذلال المعتقل وامتهان كرامته لانتزاع ما يريدون منه، وإن كانت وسائل الإعلام العالمية (وهي بغالبها صهيونية وأمريكية التمويل) لم تذكر شيئا عن الموضوع، فإن ذلك لا يعني أنه غير موجود سابقا في القاموس الأمريكي، فأسلوب التعذيب عند الأمريكيين قديم ونقدم في هذا عدّة شواهد من محطّات متعدّدة:

عام 1946: تأسست المدرسة العسكريّة الأمريكية في باناما، وكان الهدف من هذه المدرسة تدريب رجال الشرطة والضباط في بلدان أمريكا اللاتينية ضدّ الأنظمة الشيوعية وحركات التحرير وكانت هذه المدرسة أوّل من أصدر كتبا منسّقة توصي باستخدام التعذيب والإعدامات بدون محاكمة، واستخدام كل أساليب العنف بغية الحصول على المعلومات من المعارضين وأعضاء الميلشيا السياسية أو العاملين في صفوف حركات التحرير. ثمّ انتقلت هذه المدرسة عام 1984 إلى نورث بينيج، حيث كانت هذه المدرسة بلغت ذروتها في تعليم التعذيب في الستينات حيث كانت أمريكا تدرّب الضباط ضدّ الشيوعيين في أمريكا اللاتينية. و قد قامت هذه المدرسة منذ تأسيسها عام 1946 بتدريب 6 ألف عضو من 12 بلدا، وقد أصبح عدد منهم فيما بعد رؤساء دول بعد أن أصبحوا جلاّدين مشهورين.

في عام 1963، تمّ طباعة أبرز كتب تعذيب تحت اسم "KUBARK" لتعليم فنون التعذيب، ويبدأ الكتاب بجملة "حتى تكون محقّقا جيدا!!"، ويشرح الأساليب والطرق التي يجب إتباعها لانتزاع المعلومات من الأسير ومزوّد برسوم وتفاصيل الانتقال من مرحلة إلى أخرى ومن أسلوب إلى آخر، والظروف المناسبة لأداء ذلك والتأثير الذي يتركه هذا على الأسير أو المعتقل. ويؤكّد واضعو هذا المنهج أنّ أفضل وسيلة هي التي تجعل المعتقل يعذّب نفسه، وأن يعذّب المعتقلين بمعتقلين آخرين. وقد تمّ تدريس هذا المنهج لرجال الاستخبارات والضبّاط في السجون وضبّاط مكافحة التمرّد والثورات.

وفي عام 1983 طوّرت الاستخبارات الأمريكيّة منهاج التدريس في التعذيب نحو الأسوأ، وأصدرت كتابا آخر تحت اسم "التدريب لاستغلال القدرات البشرية"، وكان هذا أسوء نتاج في التعذيب ويعتقد أن المنهج الذي طبُّق في سجن "أبو غريب" هو نفسه المذكور في ذلك الكتاب. وتمّ ترجمة العديد من هذه الكتب إلى اللغات لاسيما الإسبانية، وسرعان ما تمّ انكشاف أمرها وأدى إلى استياء لدى شعوب أمريكا اللاتينية، خاصّة أنه كان يتم تعذيبهم عبر المناهج الواردة فيها، ممّا دفع الحكومة الأمريكية خلال عهد بوش الأب إلى سحب جميع النسخ الموجودة والتي تباع، بعد أن فعَلها ريجان لاستخدامها في مآرب خاصّة في الحرب الباردة، ولا نستبعد أن بوش الابن يستعين فيها الآن في حربه المزعومة على الإرهاب.

* نموذج "أبو غريب" استثناء أم إستراتيجية محكمة؟:

يعتقد الكثيرون أن نموذج التعذيب في أبو غريب ليس إلا حالة استثنائية قام بها عدد محدود من الجنود بدافع ذاتي، وهذا نفس المنطق الأمريكي الذي يحاول التخفّي خلف هذه الحجّة، إلا أننا نرفض هذا رفضا قاطعا، فنحن نعتقد بما نمتلكه من أدّلة (ومن طبيعة ما جرى من حيث التحضير له والتدرّب عليه وتطبيقه على الأسرى العراقيين وتكرار التجربة الأمريكية المنحطّة في أكثر من سجن ومعتقل)، أنّ الأسلوب الذي طبّق في العراق في سجن "أبو غريب" هو إستراتيجية أمريكية مدروسة بدقّة وعناية، ومن لا يعتقد بذلك فما عليه إلا قراءة التالي من الحجج التي تبرهن أن التعذيب بالشكل الذي تمّ كان مستهدفا ومقصودا:

أولا: تكرار نفس الأفعال وطرق التعذيب:

إذ إن تعذيب السجناء بالمعتقلات الأمريكية لم يقتصر على أبو غريب، بل إنه امتد للمعتقلات الأمريكية عبر العراق وفي أفغانستان وفي جوانتانامو، بدليل أنّ تقرير لجنة مستقلة كان البنتاغون قد شكّلها في أيّار عام 24 برئاسة وزير الدفاع الأمريكي السابق جيمس شليزينجر للتحقيق في أوضاع المعتقلات الأمريكية قد أشار أن كثيرا من المعتقلين الذين قدّر التقرير عددهم بحوالي 5 ألف معتقل في أفغانستان والعراق وحدهما تعرضوا للتعذيب والإهانة. وهذا أيضا ما أكّده تقرير صدر عن منظمة "هيومن رايتس ووتش" في 24 نيسان عام 25 بعنوان: "هل يفلت مرتكبو التعذيب من العقاب..المسؤولية والقيادية عن إساءة الولايات المتّحدة لمعاملة السجناء"، حيث ذكر التقرير أنه: "يوجد دليل دامغ على أن إساءة الولايات المتحدة للسجناء المسلمين وتعذيبها إياهم أمران لم يحدثا في أبو غريب فقط، بل في أماكن أخرى في أفغانستان والعراق إضافة إلى غوانتانامو و"أماكن سرية" أخرى حول العالم (سنأتي على ذكرها لاحقا)، في خرق لمعاهدة جنيف وللقوانين المناهضة للتعذيب"، وأدّى ذلك إلى وفاة العديد من المعتقلين أو تشوّههم نفسيا وجسديا، وما صدر خلال العام الماضي من وثائق رسمية ومعلومات صحفية عن فضائح التعذيب بالمعتقلات الأمريكية كشف أن الفضيحة هي أكبر بكثير مما كان متوقعا بسبب انتشار التعذيب في المعتقلات الأمريكية عبر العالم والتنوع الخطير للانتهاكات التي تعرض لها المعتقلون، كما أن القضية وذيولها وتكرار أسلوبها لم يتوقف منذ تفجرها في شهر نيسان من 24 حتى الآن، فكل أسبوع تقريبا تصدر تقارير رسمية أو صحفية تكشف عن أبعاد جديدة خطيرة لفضائح التعذيب بالمعتقلات الأمريكية لم يكن ليصدقها أحد قبل أبو غريب، وهو ما يؤّكد ما ذهبنا إليه من أن التعذيب إستراتيجية، إذ لا يمكن أن يكون عملا استثنائيا فيما يتم ممارسته في جميع المعتقلات الأمريكية تقريبا وبنفس الطريقة وعلى المعتقلين المسلمين بالذات سواء كانوا متّهمين أم غير متّهمين بشيء، إذ إن كثير من المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب بالمعتقلات الأمريكية لم يكونوا على أي صلة بأية عمليات أو جماعات سياسية أو مسلحة، وقد أكّدت ذلك العديد من تقارير الوكالات المدنية كالصليب الأحمر وهيئات التحقيق الأمريكية الرسمية التي أشارت إلى أن 7-9% من المعتقلين بالسجون الأمريكية بالعراق على سبيل المثال هم من الأبرياء.

ثانيا: وجود أوامر عليا متكررة باستعمال هذا النوع من التعذيب و ازدراء الأمريكيين للقانون الدولي:

بداية نرفض أن يتم حصر جرائم التعذيب السادية والتعتيم عليها بسلوك بعض جنود الاحتلال، فهذه الممارسات هي في صميم وجوهر الاحتلال الأمريكي، وفي صميم نظام إرهاب الدولة العظمى الذي يمثله الرئيس الأمريكي بوش القائد الأعلى للقوات الأمريكية ووزير الدفاع رامسفيلد وكل الإدارة الأمريكية التي تتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن انتهاك الثوابت الإنسانية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني، فحجم الجريمة المخيفة يزداد وضوحا مع مرور الوقت، ويشير إلى أن بشاعة الجريمة تكمن في كون القرار بارتكاب جرائم الحرب هذه ليس قرار جنود أفراد وإنما قرار مؤسسة دولة بأعلى مستوياتها، بما فيها تدريب وكالة المخابرات الأمريكية للجنود على عشرين نوع من أساليب التعذيب، ومنها الاغتصاب والاهانات الجنسية الفردية والجماعية للأسرى والأسيرات، وربطهم وجرهم كالحيوانات، والتعذيب حتى الموت، مطلقين العنان للغرائز السادية التي لا تعرف حدود للبشاعة لامتهان كرامة الشعب العراقي والمسلم، وسحق إنسانيته، وقهر إرادته تحت الاحتلال.

وفي هذا الإطار لا بدّ أن نربط المذكرات الحكومية السرية التي وقعها كبار المسئولين الأمريكيين وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وكتبها المستشارون القانونيون للتشاور حول كيفية التعامل مع المعتقلين في أفغانستان والعراق بالازدراء

الأمريكي للقانون الدولي ولحقوق الشعوب، فالأصل في أمريكا هو انتهاك القانون الدولي والحق في انتهاك حقوق الآخر، وهذا واضح و لا يحتاج إلى دليل وحسبنا التاريخ الأمريكي وشواهده، ويكفينا أن أمريكا الداعم الأوّل لإسرائيل المتمردة عن القانون الدولي.

على العموم وفيما يخص المذكرات، فقد جاء بعضها (مذكرة مساعد وزير العدل السابق إلى مستشار القانوني للبيت الأبيض عام 22) يروج لفكرة أن الدستور الأمريكي يجعل من حق الرئيس إعلان عدم التزامه بتطبيق القوانين الدولية في تعامله مع أسرى حرب أفغانستان بحكم أن أفغانستان هي دولة منهارة، وذلك بهدف حماية الجنود الأمريكيين من مغبة الوقوع تحت طائلة القانون الدولي. وقد وافق عليها بوش في نيسان عام 22 عبر مذكرة لفريق الأمن القومي المساعد له أكد فيها على أنه يمتلك سلطة إعلان عدم انطباق اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب على أسرى الصراع في أفغانستان ولكنه لن يستخدم هذه السلطة!! (طبعا يمكنكم الوثوق في الكلمتين الأخيرتين).

هذا وقد أصدر وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد مذكرة في كانون أول عام 22 تسمح باستخدام أسلوبا من أساليب التعذيب. فهل من المعقول أن تكون هذه الجرائم في ابو غريب وغيرها أفعالا فرديّة!

يجيب الصحفي المشهور "سيمور هرش" في مقال له في صحيفة نيويوركر (1/5/24) بعنوان "التعذيب في سجن أبو غريب"، أن تلك الجرائم لم تكن تتم وفق اجتهادات فردية أو تصرفات محدودة، وإنما انطلاقا من فلسفة وقناعات تسيطر على القادة العسكريين والأمنيين الأمريكان، وبتوجيه كامل من ضباط الاستخبارات الأمريكية، فأحد الجنود المتهمين بالتعذيب أجابه قائلا: "هل تعتقد أن عددا من الجنود الفتيان من فيرجينيا كانوا يقومون بهذه التصرفات اجتهادا منهم، دون توجيه من أحد؟"، كما نقل قول أحد أبرز الجنود المتهمين في القضية في رسائله الشخصية لأهله أن ما قام به من فظائع بحق الأسرى العراقيين كان يتم وفق أوامر من ضباط الاستخبارات، وأنه سأل مديره في السجن إذا كان يقوم به من عمليات تعذيب سيعرضه للمساءلة من باب إساءة معاملة السجناء، فأجابه: "لا تقلق بشأن ذلك".

هذا وقد أكّد تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الصادر في 24 نيسان 25 على وجود مذكرات وأقلّه على معرفة المسئولين بالجرائم التي تتم والكتمان عليها، حيث ذكر أن "رامسفيلد قد وافق على طرق الاستجواب التي تخرق معاهدات جنيف واتفاقية مناهضة التعذيب من قبيل استخدام كلاب الحراسة لإخافة السجناء ومن قبيل وضعهم في وضعيات "صعبة" ومؤلمة، ولم يتوفر أي دليل على أن رامسفيلد (وخلال ثلاث سنوات من تزايد التقارير التي تحدثت عن سوء المعاملة،) قد مارس سلطته لإنذار مرؤوسيه بأن إساءة معاملة السجناء يجب أن تتوقف ولو كان قد فعل ذلك لأمكن بالتأكيد تجنب كثير من الجرائم التي ارتكبتها القوات الأميركية". في حين أكّد "ريد برودي" المستشار الخاص في هيومن رايتس ووتش في نفس التقرير أن "هذا النموذج من إساءة المعاملة والمنتشر في عددٍ من البلدان لم ينتج عن أفعال الأفراد من الجنود الذين يخرقون الأنظمة، بل نتج عن قرارات متخذة من جانب مسئولين أمريكيين على مستوى رفيع لتحريف الأنظمة أو تجاهلها أو حتى إلقاءها جانباً".

وأضاف التقرير: "وافق الجنرال سانشيز على طرق الاستجواب غير القانونية أيضاً، استخدام كلاب الحراسة لترويع السجناء، التي مارسها الجنود في أبو غريب. ولا يبدو أن الجنرال سانشيز قد تدخل لوقف ارتكاب جرائم الحرب والتعذيب من قبل الجنود الواقعين تحت أمرته المباشرة. وقد يتحمل الجنرال ميلر، بصفته قائد معسكر الاعتقال الشديد الحراسة في غوانتانامو بكوبا، المسؤولية عن جرائم الحرب وأعمال التعذيب التي تمت هناك, وقد يتحمل أيضاً مسؤولية تصدير أساليب استجواب مسيئة وغير قانونية إلى العراق". وقد أشار هيرش إلى أن عملية التعذيب في سجن أبو غريب ليست عملا معزولا عن التحول الجديد، وإنما تأتي في سياق واحد من أفغانستان إلى غوانتنامو إلى العراق، وقد تمت عملية الربط بين السجون العراقية وبين عمليات التحقيق ووظائف رجال الأمن بموافقة من سانشيز، وبتوصيات من ميلر، الضابط الأمريكي المسؤول في سجون غوانتنامو. إذ تقوم رؤية ميلر على ضرورة أن تخدم وظيفة الجنود والحراس في السجون مهام المحققين في انتزاع المعلومات من السجناء و بموافقة تينيت بطبيعة الحال.

يبقى أن نشير إلى أن ذلك يرتبط بازدراء الولايات المتحدة وقادتها للقانون الدولي، ولا يهمها إذا كانت تلك الأفعال تشكل انتهاكاً خطيراً (إن هذا التعبير معتدل جدا مع ما ترتكبه أمريكا وأقل ما يجب أن يقال عنها هي جرائم في حق الإنسانية وليس انتهاكا، لأن الانتهاك يكون استثناء عادة ولكن هذه الجرائم هي إستراتيجية أمريكية) لاتفاقية جنيف وللمعايير الدولية لحقوق الإنسان كما هو منصوص عليها في مختلف الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان كاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة لعام 1984 ، والتي تضع على عاتق كل دولة طرف مسؤولية اتخاذ مختلف الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية الفعالة لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي، ولا تجيز ممارسة أعمال التعذيب تحت كافة الظروف بما في ذلك التذرع بالظروف الاستثنائية، أو حالة الحرب، أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي، أو في حالات الطوارئ. وليس أدل على ذلك أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وقعت الاتفاقية في 18 نيسان/أبريل 1988 دون أن تصادق عليها، وفقا للمعطيات المتوفرة للعام 2002. كما أنها وقّعت على اتفاقية روما لعام 1998 بتشكيل محكمة الجزاء الدولية ورفضت التصديق عليها, لمعرفتها المسبقة لطبيعة مشاريعها العدوانية. فهل هذه استثناءات أم إستراتيجية محكمة؟!